الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/50/L.5/Add.4
15 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البندان ٦(ب) و٧ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخمسين

المعقودة بقصر الأمم

في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المقرر: السيد فرانسوا ليجير (فرنسا)

المتكلمون:

رئيس المجلس	إسرائيل
الأمين العام للأونكتاد	جمهورية إيران الإسلامية
تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين	أفغانستان
بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً	لبنان
إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي	الأردن
منسق "وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني"	الولايات المتحدة الأمريكية
عمان بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين	تونس
زمبابوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية	إندونيسيا
الجمهورية العربية السورية	جامعة الدول العربية
الجزائر	

ملاحظة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

تُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5656/1066.

(A) GE.03-53054 171003 171003

العملية التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر

(البند ٧ من جدول الأعمال)

(أ) إنشاء اللجنة التحضيرية

١- قال **الرئيس** إن اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، متى أنشأها المجلس، سيكون معروضاً عليها وثيقة بعنوان "الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر: تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد" (TD(XI/PC/1). وستنظر اللجنة التحضيرية في تنظيم أعمالها بهدف اختتام هذه الأعمال في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومن المتوقع عقد دورة تنفيذية للمجلس في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤ للنظر في المسائل التنظيمية للمؤتمر. وستقوم اللجنة التحضيرية بإنشاء لجنة تنظيمية برئاسة البلد المضيف.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢- قام المجلس، في جلسته العامة ٩٤٩ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بإنشاء لجنة تحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، مفتوحة العضوية، برئاسة رئيس المجلس.

(ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣- وافق المجلس، في جلسته العامة ٩٤٩ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على مشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد الحادي عشر، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/50/L.1.

البيانات المُدلى بها

٤- قال **الأمين العام للأونكتاد** إنه قد جرى إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وبوجه خاص، فإن الأمانة قد عممت تقريرها (TD(XI)/PC/1)، الذي يُقصد بالجزء الثاني منه أن يكون بمثابة النص السابق للمؤتمر. كما عممت الأمانة بصورة غير رسمية جدولاً بأحداث المؤتمر المقترحة، والذي بُني التخطيط لها على الخبرة المستفادة من المؤتمرات السابقة. وفيما يتعلق بمواضيع المؤتمر، لم يعد الترابط مجرد مفهوم إنشائي. فإحدى المشاكل الرئيسية للبلدان النامية التي لا تحقق نمواً هي أنها ليس لديها القدرة على المنافسة، وهي مسألة يجب أن تكون أحد دواعي قلق المجتمع الدولي ككل. فحسب الوضع الحالي للأمور في هذه اللحظة، تشعر كثرة كثيرة من البلدان

النامية بأنه ليس لديها كثير ترجوه من حيث المكاسب المحتملة. وفي إطار الموضوع الإجمالي للمؤتمر، تستحق ثلاث قضايا اهتماماً خاصاً، وهي التجارة والفقر، والتجارة ونوع الجنس، والتجارة والصناعات الإبداعية.

٥- وأعرب ممثل **تايلند**، وهو يتكلم باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، عن الأمل في أن تكون المداولات المضطلع بها أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر متسمة بتفتح الذهن وبناءة. وأوضح أن نتائج المؤتمر ينبغي أن تعكس الطموح والرؤية، في حين أن الأهداف المحددة ينبغي أن تكون ملموسة وفعالة وموجهة نحو العمل. ويؤمل أن يعود المؤتمر بفوائد حقيقية ليس فقط على البلدان النامية ولكن أيضاً على المجتمع الدولي ككل.

٦- وقال ممثل **بنن**، وهو يتكلم باسم **أقل البلدان نمواً**، إن الأهداف الرئيسية للمؤتمر ستكون هي تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية وضمان النمو الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي أن تكون أعمال المؤتمر شفافة وشاملة، كما ينبغي ألا يحدث تداخل في الاجتماعات. وإذا عُقدت الاجتماعات خارج جنيف، فإنه يجب ضمان اشتراك أقل البلدان نمواً فيها. وينبغي للأمين العام للأونكتاد أن ينشر تقريراً مرحلياً أثناء العملية التحضيرية. وينبغي بذل كل جهد للوصول إلى توافق في الآراء بشأن أكبر قدر ممكن من المواضيع في جنيف بسبب ضيق الوقت في المؤتمر نفسه. ويمثل النص المقدم من الأمين العام للأونكتاد أساساً مقبولاً للمفاوضات.

٧- وتكلم ممثل إيطاليا باسم **الاتحاد الأوروبي** والبلدان المنضمة إليه (**إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا**) فقال إن النص المقدم من الأمين العام هو وثيقة تحليلية جيدة وأعرب عن ترحيبه بكون القيود التي تكتنف العرض تدخل في بؤرة الاهتمام. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي سيشارك في الأونكتاد الحادي عشر بالنيابة عن الدول الـ ٢٥ الأعضاء فيه.

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ٦(ب) من جدول الأعمال)

٨- كان معروضاً على المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/50/4).

٩- وقال **منسق وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني**، إن الاحتلال الذي طال أمده والنزاع خلال السنوات الثلاث الماضية قد أديا إلى تمزُّق المجتمع وإحداث دمار بالإنتاج، مع رجحان كافة احتياجات الإغاثة على كفة برنامج التنمية. وقد حُولت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "اقتصاد مزقته الحرب"، ويتعين أن تكون مجموعة السياسات/المعونة لما "بعد النزاع" مختلفة نوعياً عن تلك التي صاحبت عمليات الانتعاش السابقة من الصدمات والاضطرابات.

١٠- وأضاف أن العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية غير المتساوقة، في ظل الاحتلال وكما هي مرسومة في بروتوكول باريس على السواء، قد أعاقت إمكانات تحقيق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني. وأوضح أنه عند الانتقال من اقتصاد مزقته الحرب، يتعين أن تؤخذ العوامل الهيكلية في الحسبان في السياسة الإنمائية والتجارية لدولة فلسطين مستقبلاً. كما يتعين إعادة بناء القطاع الخاص وتعزيز قدرته على التوريد، وإلا فلن يكون التعمير ولا النمو اللاحق عريض القاعدة وسيظل الفقر واسع الانتشار وشديداً.

١١- وأضاف أن إنجازات الأمانة في عام ٢٠٠٣ تشمل إجراء بحوث وتحليلات موجهة نحو العمل، وتقديم خدمات استشارية "سريعة الاستجابة" في عدة مجالات، وتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا: ASYCUDA)، وإحراز تقدم في تنفيذ مشروع تعزيز القدرات في مجال رصد الديون والتحليل المالي (دمفاس: DMFAS). وقال إن الأمانة، عند تصميم برنامج عملها وتنفيذه، قد ظلت على اتصال وثيق مع جميع المنظمات الدولية المعنية، وكذلك مع مراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني. بيد أنه ليس لدى الأونكتاد، في عدة مجالات، ما يكفي من الموارد الخارجة عن الميزانية للوفاء بجميع التزاماته وبالاحتياجات الراهنة في مجال التعاون التقني. وسيتطلب بدء المرحلة الثانية من مشروع برنامج "أسيكودا" أن يكون لدى موظفي الجمارك في السلطة الفلسطينية إمكانية الوصول إلى مكاتبهم في المعابر الحدودية الفلسطينية مع مصر والأردن. وأوضح أن الأونكتاد يتطلع قدماً إلى تعاون السلطات الإسرائيلية في تمكين موظفي وخبراء مشاريع الأونكتاد من الوصول إلى مواقع المشاريع. وختاماً، أعرب عن امتنانه لما تلقته الأمانة من تمويل خارج عن الميزانية.

١٢- وقال ممثل **فلسطين** إن المقارنة بين تقرير هذا العام وتقرير العام الماضي تشير إلى ازدياد تدهور الاقتصاد الفلسطيني، على عكس ما يرمي إليه الشعب الفلسطيني وأمانة الأونكتاد والبلدان المانحة. ويبين التقرير بوضوح وموضوعية المأساة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. ويشكل الاحتلال والتدابير المصاحبة له حرباً اقتصادية على المجتمع الفلسطيني، وقد أدت هذه الحرب ليس فقط إلى فرض تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي والتحكم في حركة السلع وفرض حصار خانق على الأراضي الفلسطينية، ولكنها أيضاً حرمت الشعب الفلسطيني من قوت يومه.

١٣- وشكر أمانة الأونكتاد على جهودها المستمرة والبلدان المانحة على دعمها للشعب الفلسطيني. وقال إن الشعب الفلسطيني، وبعد عشرات السنين من المعاناة بسبب الاحتلال، وفي مقاومته للحرب الاقتصادية إلى جانب كل أنواع الحرب الإسرائيلية عليه، أصبح يشعر بضرورة مواجهة نتائج هذه الحرب بما يملك من إمكانيات متواضعة. وأصبح من الواضح أن التكافل بين الجماعات المختلفة في المجتمع يمثل آلية بقاء فعالة في مواجهة الأوضاع القاسية الحالية. فالوضع الحالي بعيد كل البعد عن الحد الأدنى المطلوب لبقاء الشعب الفلسطيني على المدى الطويل. وشدد على الحاجة إلى أن يواصل الأونكتاد تقديم دعمه إلى الشعب الفلسطيني، والحاجة إلى استمرار البلدان المانحة في تقديم دعمها، وإلى قيام البلدان العربية والشقيقة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف بدعم الشعب الفلسطيني مالياً عن طريق أنشطة الأونكتاد.

١٤- وأردف قائلاً إن الأمل ضعيف في الوصول إلى حل سياسي بسبب الحكومة الإسرائيلية الحالية التي لا تملك إلا الحلول العسكرية والقمع والاضطهاد والقتل لكل شيء لدى الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافها التوسعية، بغض النظر عن ضحايا هذه الحلول وعن انتهاكات القانون الدولي.

١٥- وتكلم ممثل **تايلند** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فأعرب عن قلقه البالغ إزاء تأثير النزاع المتطاول على الاقتصاد الفلسطيني. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بأكثر من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٢، وارتفعت البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي وضع أكثر من ثلثي السكان دون خط الفقر البالغ دولارين يومياً. وقال إن قدرة الاقتصاد على تبني استراتيجيات إنمائية لها مقومات البقاء قد استُنفدت، بالنظر إلى الهبوط البالغ لمستويات الاستثمار وتقلص مستوى حجم الشركات الفلسطينية. كما أن ميزانية السلطة الفلسطينية قد أصبحت تعتمد بشدة على المعونة المقدمة من المانحين، وحدثت تغييرات عميقة في هيكل الاقتصاد، وتدهور إسهام قطاعي الصناعة التحويلية والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي، كما اكتسبت الزراعة أهمية متزايدة كقطاع يمثل الملاذ الأخير للعاطلين عن العمل.

١٦- وأيد وجهة نظر الأمانة القائلة بأن الجهود الإنمائية والبرامج الممولة من المانحين ينبغي أن تكون مختلفة نوعياً عن الماضي. إذ ينبغي وضعها في سياق المشاكل الخاصة لاقتصاد مزقته الحرب، كما ينبغي أيضاً أن تتناول

النظام التجاري الآخذ في التشوه. وأوضح أن المساعدة المقدمة من المانحين قد تركزت بصورة رئيسية على تناول احتياجات الطوارئ لهذا الاقتصاد وعلى دعم الميزانية، ولكن لتجنب احتمال التسبب في زيادة الاعتماد على المعونة الخارجية، يلزم إيجاد إطار مترابط للسياسات يربط جهود الإغاثة بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

١٧- وأضاف أن المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ما زالت تحقق نتائج باهرة، على الرغم من وجود بيئة تتسم بعدم التيقن. وشكر المانحين على كرمهم، ودعا المانحين التقليديين إلى تكثيف الدعم المقدم منهم، وأيد جهود الأمانة الرامية إلى تحديد مصادر تمويل جديدة، وخاصة المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف.

١٨- وتكلمت ممثلة **عمان** باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، فأعربت عن تقديرها للدعم المستمر المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكدت على أن مأساة الشعب الفلسطيني قد اشتدت في ظل مواصلة الاحتلال وتصعيد سياسات الإغلاق والحصار التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضحت أن الهدف الاقتصادي للاحتلال يتمثل، من ناحية، في تعويق قدرة الشعب الفلسطيني على الإنتاج وإطعام نفسه بنفسه، واستنفاد قدرة الاقتصاد وحرمان الشعب من مصادر دخله كما يتمثل هذا الهدف، من الناحية الأخرى، في عدم السماح للشعب الفلسطيني إلا باستهلاك منتجات إسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى إزالة الطابع الرسمي عن الاقتصاد الفلسطيني وإيجاد وضع لم يسبق له مثيل من التبعية الاقتصادية القسرية.

١٩- وأثنت على الاقتصاد الفلسطيني لمثابرته على البقاء رغم جميع الأنواء. وترجع روح البقاء هذه إلى شبكات الأمان الاجتماعية الابتكارية التي أوجدها هذا الشعب، وإلى قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء وعلى مواصلة استخدام أكثر من ثلث القوة العاملة، وإلى عدم انقطاع الدعم المقدم من مجتمع المانحين. وقالت إنها لذلك تشكر مجتمع المانحين وتحثهم على مواصلة زيادة دعمهم المقدم إلى الشعب الفلسطيني. وطلبت أيضاً من المجتمع الدولي اتخاذ موقف قوي ضد سياسات الحصار والإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

٢٠- وحثت على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمانة، والتي تدعو إلى إيجاد إطار يربط بين جهود الإغاثة والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، بينما يحد من تسرب الموارد الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وأشارت أيضاً إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية القائمة، التي أدت إلى التوازن غير المنصف القائم حالياً. ودعت أعضاء المجلس إلى مواصلة دعمهم لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` في الأونكتاد وحيت الشعب الفلسطيني على صموده الذي سيؤدي في خاتمة المطاف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالشرعية الدولية.

٢١- وتكلم ممثل **زمبابوي** باسم **المجموعة الأفريقية** فقال إن تقرير الأمانة يبين أن الاحتلال والنزاع اللذين طال أمدهما قد حوّلا فعلاً الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "اقتصاد مزقته الحرب"، بما لذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي والعمالة والفقر والتجارة والتمويل. وهذا يستلزم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات لكي يضطلع بمسؤوليته فيما يتعلق بالتخفيف من هذه الأوضاع القاسية التي تواجه الشعب الفلسطيني المحتل كما يستلزم استخدام جميع الوسائل لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تقديم مساعدة مالية كافية. أما دعوة الأونكتاد إلى إيجاد إطار جديد للسياسات يربط بين جهود الإغاثة والجهود الإنمائية فإنه يمثل تحدياً يدعو إلى التفكير الإبداعي خارج الإطار التقليدي من أجل الاستجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني.

٢٢- وأضاف أن المهمة المباشرة الآن أكثر من غيرها هي تعزيز الاقتصاد الفلسطيني للتخفيف من اعتماده المطول على الاقتصاد الإسرائيلي واندماجه المنحرف فيه. ويبين تقرير الأمانة بوضوح الآثار المترتبة على التسرب المفروض للموارد الاقتصادية إلى إسرائيل. ففي وقت يتسم بندرة الموارد وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، توجد حاجة ملحة إلى ضمان توجيه جميع الأموال إلى المستهدفين المشروعين بها، وهم الفلسطينيون الذين يعانون من الاحتلال اليومي والمحرومون من فرصة متكافئة لإعمال حقوقهم الإنمائية غير القابلة للتصرف.

٢٣- وتكلم ممثل **إيطاليا** باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه (إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا) وكذلك باسم البلدان المنتسبة (بلغاريا، ورومانيا، وتركيا)** فقال إن تقرير الأمانة يبين بكل وضوح أن سنوات الدمار الواسع الانتشار والتدهور الاقتصادي المستمر قد حولت الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد مزقته الحرب. وأضاف أن الزيادة في الدعم المقدم من المانحين من أجل جهود الإغاثة والتنمية وتحقيق ملاءة الميزانية تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تمكن الاقتصاد الفلسطيني من أداء عمله.

٢٤- وأثنى على الأونكتاد لجهوده الرامية إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. فعلى الرغم من اشتداد النزاع، حقق الأونكتاد تقدماً من أجل دفع المشاريع إلى الأمام أو إتمامها بقصد بناء قدرات فعالة في مجال رسم السياسات والإدارة الاقتصاديتين ودعم القطاع الخاص. ومما يتسم بأهمية حاسمة بشكل خاص العلاقة الوثيقة التي تبقي عليها الأمانة مع المنظمات الدولية المختصة والبلدان المانحة، فيما يتعلق بتصميم برنامج عملها وتنفيذه على السواء.

٢٥- بيد أنه بدون تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لا يمكن لهذه المساعدة أن تحقق إلا الحد الأدنى. إذ ينبغي أن يباشر الطرفان مفاوضات من أجل تحقيق سلام دائم يسمح لدولتين، هما إسرائيل وفلسطين مستقلة ديمقراطية التي لها مقومات البقاء، بالعيش جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس

المبادئ الموضوعة في مدريد وأوسلو وطبقاً للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا بديل عن التنفيذ السريع والكامل لخارطة الطريق بحسن نية من جانب كلا الطرفين.

٢٦- وشكر ممثل **الجمهورية العربية السورية** الأونكتاد على دعمه المتواصل للشعب الفلسطيني. وقال إن تقرير الأمانة يقدم استعراضاً موضوعياً للجوانب الاقتصادية من معاناة الشعب الفلسطيني. ويثير هذا التحليل السؤال عما إذا كان يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية لشعب مزقه الاحتلال ويُحرم من أبسط حقوقه في التنمية، كما هي منصوص عليها في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية. وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته عن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

٢٧- وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير، التي تشدد على الحاجة إلى ربط جهود الإغاثة بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، وخاصة في مجال الزراعة. وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. وختاماً، دعا المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بوقف كل من توسيع المستوطنات والحصار الاقتصادي وتدمير الهياكل الأساسية الإنمائية في الأراضي العربية المحتلة والانسحاب من هذه الأراضي. فمن شأن تحقيق سلام عادل وشامل، يقوم على الشرعية الدولية، أن يحفز الفرص الإنمائية في المنطقة بأسرها.

٢٨- وشكر ممثل **مصر** الأونكتاد على جهوده وقال إن تقرير الأمانة يأتي في ظرف دقيق، حيث توجد هجمات يومية على أسباب عيش الفلسطينيين لحرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية غير القابلة للتصرف، فضلاً عن حقوقهم السياسية المشروعة. وهذا يستلزم تقديم دعم إضافي إلى جميع المنظمات التي تساعد الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو استقلال الشعب الفلسطيني كما ينبغي أن يكون ذلك هو مقياس جميع أوجه المساعدة الاقتصادية. وقد أدى تدمير القاعدة الاقتصادية والهياكل الأساسية الفلسطينية من جانب سلطات الاحتلال إلى إيجاد فجوات تتسرب منها المعونة الدولية إلى سلطات الاحتلال. ومن ثم يتعين دمج الجهود الاقتصادية والسياسية معاً وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة وإعلان حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة سياسياً والتي لها مقومات البقاء اقتصادياً.

٢٩- وأضاف أن الدمار المستمر والتدهور الاقتصادي قد حوَّلا فلسطين إلى اقتصاد مزّقته الحرب، فهيكله مشوّه، ونموه سلبي، ويعاني من ضغوط مالية، ومن انخفاض في مستوى الدخل الفردي وفي الادخار، وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج، والفقر. وينبغي قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته من أجل التخفيف من هذه المأساة وتجنب حدوث أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية أكثر حدة حتى من تلك التي يشهدها بالفعل. وأيد مشاريع الأونكتاد الرامية إلى تدعيم الأمن الغذائي، وترويج التجارة وتشجيع الاستثمار، ومنح معاملة تفضيلية، وبناء

القـــدرة المؤسســـية. بيد أنه أعرب عن وجود حاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وأنه يتعين على الأونكتاد أن يطبق معرفته الفنية والتحليلية وأن يستفيد من تكنولوجيات الاتصال الجديدة لتمكين الشعب الفلسطيني من التغلب على الحواجز الجغرافية الداخلية والخارجية. وختاماً، فإنه حيّا الشعب الفلسطيني على إرادته القوية وصموده غير العادي اللذين سيؤديان حتماً إلى تحقيق الاستقلال الوطني في ظل الشرعية الدولية.

٣٠- وقـــال ممـــثل **الجزائر** إن الأونكتاد قد أتاح دائماً استعراضاً دقيقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تأزم الوضع السياسي والآثار المدمِّرة المترتبة على الممارسات الإسرائيلية. وأوضح أن خارطة الطريق قد ولّدت آمالاً في العودة إلى المفاوضات ولكن التقرير الأخير الذي أعدته الأمانة يؤكد تأثير الحرب المدمِّر على المؤسسات الفلسطينية الخاصة والعامة التي خرّبها الحصار الاقتصادي الإسرائيلي.

٣١- وعلى الرغم من الأوضاع المتدهورة والعقبات الإسرائيلية، فإن الأونكتاد قد حافظ على مساعدته المقدمة إلى الشـــعب الفلسطيني وفقاً لاحتياجات السلطة الفلسطينية وأولوياتها الإنمائية. كما أن الأونكتاد اقترح أنشطة جديـــدة لمســـاعدة الشعب الفلسطيني على تحمُّل الأزمة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للصادرات الفلسطينية، والتكامل الإقليمي، وترويج الاستثمار. وأعرب عن تقديره لتلك الجهود وعن دعمه للأنشطة الجديدة المقترحة، ودعا مجتمع المانحين والمنظمات الدولية إلى رعاية هذه الأنشطة.

٣٢- وســـأل ممـــثل **إسرائيل** عمّا إذا كان وجود بند خاص على جدول الأعمال يتناول الاقتصاد الفلسطيني وبـــرنامج الأمانة الخاص الذي يتناول هذه المسألة هو أمر يتفق حقاً مع المعايير الاقتصادية الموضوعية أم أنه نتاج بواعث سياسية خفية. فوفقاً لجميع المعايير المعقولة، تتسم حالة الاقتصاد الفلسطيني بأنها أفضل كثيراً منها في كثير مـــن المناطق الأخرى في العالم. وبعض الإحصاءات الواردة في تقرير الأمانة موضع شك؛ فبالمقارنة مع البيانات الواردة في التقارير الصادرة مؤخراً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتسم تقرير الأونكتاد بأوجه اختلاف مشـــكوك فـــيها في بعـــض المؤشرات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يقلِّل من مستوى نمو الاقتصاد الفلســـطيني قبل أحداث الشغب الأخيرة. وتُفتقد في التقرير الصلة الواضحة بين النمو الاقتصادي ووقف العنف، كمـــا أنـــه لا يذكر أن معظم الإيرادات الضريبية الفلسطينية المحتجزة حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وهي ٧٠٠ مليون دولار، قـــد حُوِّلت منذ وقت طويل إلى السلطة الفلسطينية. ولا يذكر التقرير أيضاً التفاصيل التي كُشِف عنها مؤخراً والخاصة بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار سُرِّب إلى حساب سري خاص يخضع للسلطة الشخصية للسيد عرفات، بدلاً من أن يصل إلى الميزانية الفلسطينية. وإذا كانت الحالة رهيبة فعلاً هكذا، فإن هذا المبلغ كان ينبغي استخدامه للتخفـــيف من المحنة الاقتصادية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكشف التقرير عن تقديرات صندوق النقد الدولي القائلة بأن الاقتصاد الفلسطيني قد بدأ في الاستقرار في الآونة الأخيرة وأن التدهور قد تم احتواؤه، ولا هو

يأخذ في الحسبان العوامل الهيكلية التي لا صلة لها بإسرائيل والتي تمارس تأثيراً سلبياً قوياً على الاقتصاد الفلسطيني. ويركز التقرير على الضرر المحتمل حدوثه للاقتصاد الفلسطيني بسبب ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، بينما تسلط مصادر أخرى الأضواء، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الفوائد المحتملة لهذا التعاون.

٣٣- وأضاف أن التقرير يتجنب طرح الأسئلة الرئيسية وهي السبب في الوصول إلى الوضع الحالي وكيف كان يمكن تجنب التدهور الذي حدث خلال السنوات الثلاث الماضية. وهو لا يسأل لماذا قررت السلطة الفلسطينية عدم مواصلة العملية السياسية ولجأت بدلاً من ذلك إلى ممارسة العنف المستمر ضد الإسرائيليين لتحقيق هدف سياسي غير واضح. وسأل عمّا إذا كان البادئون بهذا العنف قد وضعوا في الاعتبار صعوبات مواصلة التنمية الاقتصادية الإيجابية في ظل بيئة أوجدوها عن وعي واتسمت بموجة من العنف أضرّت ليس بالاقتصاد الفلسطيني فحسب بل وباقتصادات أخرى في المنطقة كذلك، ولا سيما إسرائيل.

٣٤- وأردف قائلاً إن إسرائيل قد حاولت مراراً إعادة وضع النظام الاقتصادي على مساره عن طريق تيسير التجارة واستخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل. ولكن ردود الفعل كانت على نحو متكرر هي شن هجمات عنيفة على المدنيين والجنود الإسرائيليين، وارتكاب فظائع إرهابية، ولا سيما التفجيرات الانتحارية في المدن والمطاعم والحافلات والجامعات الإسرائيلية، مما عرقل مواصلة هذه المبادرات الإيجابية. بيد أنه قد ظل لدى إسرائيل طوال السنوات الثلاث الماضية الاستعداد للعمل مع الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم، بما في ذلك تحسينه عن طريق دخول ٢٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني مؤخراً إلى إسرائيل، وتحديد الأنشطة في المناطق الصناعية الحدودية، وبذل الجهود الرامية إلى تعزيز المجمعات الصناعية، ومنح التصاريح لآلاف رجال الأعمال الفلسطينيين لدخول إسرائيل. ومما يؤسف له، أن الجهود المستمرة الرامية إلى فتح إسرائيل أمام العمال النهاريين الفلسطينيين لم تثمر سوى أعمال إرهابية، مثل التفجير الانتحاري الأخير الفظيع الذي ارتُكب في حيفا كما أن التحذيرات من وقوع هجمات وشيكة قد أجبرت إسرائيل على إعادة فرض قيود على دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل.

٣٥- ومضى قائلاً إنه متى انتهى العنف واستُؤنفت العملية السياسية، ينبغي لجميع الأطراف أن تكون على استعداد للمرحلة التالية لذلك، بما تنطوي عليه من التحسين الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية. وإذا أراد الأونكتاد حقاً أن يؤدي دوراً إيجابياً هادفاً في هذه المجالات، ينبغي أن يكون التحليل المهني الموضوعي هو بؤرة التركيز في أعماله، بدلاً من توجيه أصابع الاتهام إلى أحد الأطراف. وأضاف أن الوقت الذي بُذل في هذه المناقشة كان بلا فائدة؛ فالأمر الذي سيحقق النمو الاقتصادي هو وضع حد للعنف والتحريض، والتصدي للإرهاب وإعادة تنشيط عملية السلام. هذه هي الرسالة التي ينبغي أن يوجهها المجلس إلى تلك القوى السياسية التي طلبت من الأونكتاد ومن محافل دولية أخرى التأكيد على حالة الفلسطينيين. أما ما عدا ذلك فهو مجرد كلام.

٣٦- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن الفظائع التي ارتكبها نظام الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد أبطلت مفعول كل مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مقدمة إلى فلسطين وتسببت في أوضاع لا يمكن للسكان احتمالها وفي تحديات شديدة أمام السلطة الحاكمة. وقد تكون لأنشطة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد فعاليتها في حالة السلم، أما في بيئة تتسم بالعنف وبارتكاب الجيش الإسرائيلي اعتداءات واغتيالات يومية فإنه يلزم إيجاد نهج جديد لتلبية احتياجات الفلسطينيين فيما يتعلق بالصحة والمأوى والأمن الغذائي. وأعرب في هذا الصدد عن تقديره لجهود الأونكتاد الرامية إلى القيام، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، بإعداد خطة طوارئ للشعب الفلسطيني في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك من أجل مبادرة "منتدى إعادة تأهيل وتنمية فلسطين"، وشدد على استعداد بلده للإسهام في هذه الجهود. وقال إنه يشجع الأونكتاد أيضاً على تيسير اشتراك خبراء فلسطينيين على نحو أنشط فيما ينظمه من اجتماعات خبراء، وحلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية، وكذلك في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات.

٣٧- وقال ممثل **أفغانستان** إن تقرير الأمانة يقدم صورة لوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبعث على الانزعاج. بيد أن هذا التقرير لا يسلط الأضواء على العوامل التي أدت إلى الوضع الحالي، وخاصة التدابير القاسية المفروضة بذريعة الأمن والتي أثرت على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وهذه التدابير تشمل مصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، واقتلاع الأشجار، وتوسيع المستوطنات، وعمليات الاغتيال المقصودة، والجدار العازل الشائن. وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير، والتي تؤكد على أن دولة فلسطين، كما هي متوخاة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧(٢٠٠٢)، ينبغي ألا تكرر الأخطاء المرتكبة في أماكن أخرى عند التعامل مع التركة الاقتصادية للحرب. وقال إنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى إحياء القطاع الخاص. وأضاف أنه يوافق على أن السلطة الفلسطينية، حتى في ظل أوضاع عدم التيقن، تحتاج إلى تنمية التجارة المتكاملة وسياسات العمل المرتكزة على رؤية اقتصادية ذات أهداف محددة كمياً وزمنياً وقابلة للتحقيق ومحددة بالقطاعات. وامتدح الأمانة لرؤيتها وعملها المنهجي بشأن الاقتصاد الفلسطيني وللمساعدة التقنية المتواصلة المقدمة منها في ظل أوضاع شبه مستحيلة، وطالب بتوجيه المزيد من الموارد عن طريق الأونكتاد من المانحين التقليديين من البلدان المتقدمة ومن المانحين العرب والمؤسسات المتعددة الأطراف. بيد أن العمل الهام الذي يقوم به الأونكتاد ووكالات أخرى لا يمكن أن يكون بديلاً عن بذل جهود جادّة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي للإصرار على تنفيذ خارطة الطريق المؤدية إلى تسوية سلمية تنفيذاً ليس فيه مزيد من التأخير.

٣٨- وأشارت ممثلة **لبنان** إلى أن السنوات الثلاثة الماضية قد شهدت تراجعاً مستمراً في الأوضاع الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد ساء التدهور الهيكلي لهذا الاقتصاد وتفاقمت الفجوة التجارية والعجز المالي وتأزم الفقر، مما حوّل الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد مزّقته الحرب. وأدى التدمير الإسرائيلي المنهجي للبنى التحتية الفلسطينية وسياسة الإغلاق وفرض قيود على الحركة واتباع ممارسات أخرى حرمت الفلسطينيين من حقوقهم

الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة تفاقم الأوضاع الاقتصادية بقدر كبير. وأعربت عن امتنانها للأونكتاد لمساعدته المستمرة للشعب الفلسطيني وأكدت على ضرورة استمرار هذه المساعدة. وحثت أيضاً المجتمع الدولي والبلدان المانحة على تكثيف دعمها بغية تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٣٩- وقال ممثل **الأردن** إنه كان يأمل أن يكون تقرير هذا العام أكثر إيجابية من تقرير العام الأخير، ولكن بدلاً من ذلك فإنه يشير إلى اقتصاد فلسطيني يعاني من الوهن ويتجه إلى مزيد من الصعاب، وهو أمر ينعكس سلبياً على الأوضاع الاجتماعية. وأضاف أنه كان يؤمل أن تشكل خارطة الطريق أساساً متيناً لإحراز تقدم نحو السلام، ولكن يبدو أنه ما زالت توجد حاجة إلى الالتزام الجدي لضمان تنفيذها. ومن شأن تحقيق التقدم في هذا الميدان أن يؤدي إلى خارطة طريق اقتصادية تحدد الخطوات المطلوبة لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. وأعرب عن تقديره للدور الرائد الذي تنهض به `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` في دعم أجهزة السلطة الفلسطينية المعنية بإدارة الاقتصاد الكلي، وأعرب عن أمله في أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بهذا الدور. وأعرب أيضاً عن الأمل في أن يزيد المانحون دعمهم للأونكتاد لكي يتمكن من تنفيذ الأنشطة الجديدة المقترحة. وقال إنه يأمل خاصة في ظهور مصادر تمويل إقليمية ودولية جديدة تقدم الدعم إلى هذه الأنشطة. وأخيراً، فإن التطورات الاقتصادية السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني لا تقتصر على الأراضي الفلسطينية بل إنها تمتد إلى سائر البلدان في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

٤٠- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن الناس قد يختلفون بشأن كيف يوزعون اللوم بخصوص الحالة في فلسطين، ولكن لا يمكن لأحد أن ينازع في الدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى أن الأدلة على ذلك في غاية الوضوح. وأوضح أن نهج حكومته بشأن هذه المشكلة يتكون من ثلاثة أجزاء. أولاً، فإن لتحقيق السلام أهمية عظمى، وأي تقدم سياسي أو اقتصادي يتطلب أداء أمنياً فعالاً من جانب الفلسطينيين؛ فبدون سلطة فلسطينية يمكن أن توجِّه شعبها توجيهاً فعالاً نحو إقرار السلام، فسيكون من الصعب للغاية تحقيق تقدم. ثانياً، فإن التقدم يتطلب إيجاد عملية سياسية جادة تهدف إلى حل قائم على وجود دولتين وتأتي بالأمل إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ثالثاً، تتطلب الأزمة الاقتصادية المستمرة بذل جهد إنساني متواصل، فضلاً عن بناء مؤسسات فلسطينية مسؤولة. وأوضح أن بلده قد أخذ زمام المبادرة في الجهود الإنمائية والإنسانية على السواء، فبلغت تبرعاته إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣ ما يربو على مليار دولار. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة إلى الشعب الفلسطيني أكثر من ١٨٠ مليون دولار. وهذا يجعل الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي في الضفة الغربية وغزة. بيد أن النقود وحدها لا يمكن أن تحقق المطلوب، بالنظر إلى وجود حاجة إلى شركاء يعملون على نحو بنّاء لتلبية الاحتياجات الفلسطينية ولوضع كلا الطرفين مرة أخرى على طريق السلام.

٤١- وأعرب ممثل **تونس** عن شكره لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` على الجهود الهامة التي تضطلع بها في مساعدة الشعب الفلسطيني على تحمُّل عمليات الإغلاق والممارسات الإسرائيلية الأخرى التي أدت إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني. ويُبرِز التقرير حجم معاناة الشعب الفلسطيني والتدهور الاقتصادي الذي حوَّل الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد مزّقته الحرب. وهذا الوضع يتطلب من مجتمع المانحين زيادة المساعدة المقدمة منه إلى الشعب الفلسطيني، ليس فقط بتلبية الاحتياجات الطارئة، ولكن أيضاً بدعم التنمية الاقتصادية المطردة. وامتدح الجهود المنسقة التي يقوم بها الأونكتاد في مساعدة السلطة الفلسطينية وأعرب عن تأييده للأنشطة الجديدة المقترحة من الأونكتاد، ولا سيما في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وتيسير التجارة، وخدمات النقل والتموين. ودعا البلدان المانحة إلى تقديم الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه الأنشطة.

٤٢- وقالت ممثلة **إندونيسيا** إنها توافق على أن التدهور الاقتصادي المستمر والدمار الواسع الانتشار قد حوّلا الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "اقتصاد مزقته الحرب". ومن واجب المجتمع الدولي ضمان التخفيف من الأوضاع الاقتصادية الراهنة وضمان أن تواصل السلطة الفلسطينية أداء مهامها والاستعداد للأمر الحتمي المتمثل في إنشاء الدولة الفلسطينية. وأضافت إن الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لن تكون لها الآثار القصوى المرجوة إذا لم تتح للشعب الفلسطيني الفرصة لإعادة بناء اقتصاده في ظل بيئة يسودها السلام. ولذلك ينبغي قيام الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بدور هام في تحقيق الأولويات الإنمائية في مرحلة التعمير التي تعقب النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن دور القطاع الخاص، ولا سيما مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، يتسم بأهمية حيوية. ورحبت بالأنشطة الجديدة المقترحة من الأونكتاد، وخاصة تلك التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي وتيسير التجارة وترويج الاستثمار. وأكدت على الحاجة إلى بناء شراكة استراتيجية دولية بغية ضمان تقديم ما يكفي من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٤٣- وقال ممثل **جامعة الدول العربية** إن تقرير الأمانة يقدم صورة واضحة للمعونة الدولية المقدمة إلى فلسطين وللكيفية التي يتحكم بها الاحتلال الإسرائيلي تحكماً كاملاً في حياة الشعب الفلسطيني. وقد أدت هذه الحالة إلى زيادة إقفار الشعب الفلسطيني وحرمانه من القدرة على الإنتاج، مما يجبره على الاعتماد بشكل كامل على المنتجات الإسرائيلية وعلى الاقتصاد الإسرائيلي: فنسبة ٧٠ في المائة من العجز التجاري الفلسطيني ترجع إلى المبالغ المدفوعة للواردات المجلوبة من إسرائيل، وهو ما يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي قد نال ما يصل إلى ١,٤ مليار دولار من أموال الإغاثة الموجهة إلى فلسطين في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ وقدرها ملياران من الدولارات. وبعبارة أخرى، فإن نحو ٥٠ في المائة من الإنتاج المحلي يتسرب إلى الاقتصاد الإسرائيلي كل عام. وأوضح أن نية السياسات الإسرائيلية هي تشويه هيكل الاقتصاد الفلسطيني وإزالة الطابع الرسمي عنه، مما أدى إلى انخفاض حاد في قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على الإنتاج والتوظيف. وحث المجتمع الدولي على تبني مواقف أكثر صلابة في مواجهة الاحتلال والإغلاق والحصار الجماعي الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي. ودعا أيضاً إلى

زيـــادة الدعـــم المقدم من المجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني وإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي أدت إلى هذا الوضع المأساوي.

٤٤- وأعلـــن تأييده للتوصيات الواردة في تقرير الأمانة، التي تدعو إلى وضع إطار للربط بين الإغاثة والتنمية. وأعـــرب عن أسفه لأن جزءاً كبيراً من المبالغ الهامة التي رصدتها القمة العربية في بيروت في عام ٢٠٠١ لمساعدة الشـــعب الفلســـطيني قـــد استفاد منها الاقتصاد الإسرائيلي، ولذلك فإنه يجب توجيه الدعم إلى القطاع الخاص الفلســـطيني ومؤسسات أعماله الصغيرة والمتوسطة الحجم. وختاماً، فإنه امتدح صمود الشعب الفلسطيني، الذي سيؤدي في خاتمة المطاف إلى إقامة دولته المستقلة وأعرب عن أملـــه في أن يواصـــل أعضـــاء الأونكتاد مؤازرتهم لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` في الأونكتاد لكي تواصل أنشطتها الهامة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٥- أحـــاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٠ المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بالتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/50/4) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، تقرر أن يشمل تقرير المجلس عن دورته الخمسين والذي سيُقدم إلى الجمعية العامة سرداً لمداولاته في إطار هذا البند.

- - - - -